# النظرية الخضراء في حقل العلاقات الدولية: ما بين النظرة النقدية والطموح الواقعي

# The Green Theory in the Field of International Relations: Between Critical Perspective and Realistic Ambition

عادل عنتر زعلوك

مدرس – كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الاسكندرية

**المستخلص**

استهدفت الدراسة التعرف على نشأة النظرية الخضراء في حقل العلاقات الدولية، وكذا اختبار فرضياتها ومقولاتها، وتوضيح موقعها من نظريات العلاقات الدولية التقليدية، كما سعت الدراسة إلى التعرف على مادة النظرية الخضراء ومدى قدرتها على تحليل الظواهر السياسية الدولية. وتمحورت المشكلة البحثية للدراسة حول الإجابة عن تساؤل رئيس مفاده: ما الدور الذي تلعبه النظرية الخضراء في مجال تحليل العلاقات الدولية؟ .وقُسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة: اهتم أولها بنشأة النظرية الخضراء في حقل العلاقات الدولية، وعالج المبحث الثاني افتراضات تلك النظرية ومنطلقاتها الفكرية، وتناول الفصل الثالث اسهامات النظرية الخضراء ومدى قدرتها على تحليل الظواهر السياسية الدولية، وخُصصت الخاتمة لعرض أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

**الكلمات المفتاحية**: النظرية الخضراء، العلاقات الدولية، النظرة النقدية ، الطموح الواقعي.

**Abstract**

The study aims identify the origin of the Green Theory in the field of international relations, and examine its' assumptions and scientific statements, as well as reach to the truth of its' ideas, values and scientific production furthermore investigation the suitability of those ideas and values to the interpretation of international political

phenomena, To achieve the objectives of the study, It will be based on the empirical method. According to the subject and purpose of the study, it will be divided into three sections and a conclusion: the first will deal with the emergence of the green theory in the field of international relations, while the second will deal with the assumptions of that theory and its intellectual premises in the field of analysis of the world of international politics, while the third will deal with the contributions of that theory and its basic concepts, and finally the researcher will present the most prominent results of the study.

**Keywords**: The Green Theory , International Relations, Critical Perspective , Realistic Ambition.

## مقدمة

ظل مجال التنظير في حقل العلاقات الدولية ردحاً من الزمان قابعاً تحت هيمنة نظريتي الواقعية والليبرالية بنسخهما المطورة إلى أن لاحت في الأفق دعوات جادة عكفت على القدح في افتراضات هاتين النظريتين وعمدت إلى الإلماع ببعض مغالطهما وبحثت في مسببات استقامة المائد في أعمالهما، وعرفُت هذه الدعوات مؤخراً -بعد أن وحدت صفوفها ونظمت أفكارها ورسخت مبادئها- بالنظريات النقدية، ولعل من أظهر هذه النظريات وأحدثها النظرية الخضراء (التي هي موضوع بحثنا ومادته).

يصرح بعض المعنيين بشئون التنظير الأخضر بأنه لم تشغل المشكلات البيئية (التي تشكل جوهر المادة البحثية لدى تيارات الخضر) حيزاً كبيراً في التنظير الدولي قبل بداية السبعينيات من القرن المنصرم كالذي كانت تشغله مثلاً ظاهرة التعاون الدولي عند الليبراليين أو الصراع الدولي عند الواقعيين، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لم تكن مطروحة للنقاش بين الساسة المعنيين بصنع القرار الخارجي داخل الدول باعتبارها موضوعاً يرتقي لمستوى السياسات العليا أو حتى باعتبارها مؤهلة للإدراج ضمن جدول أعمال المحافل الدولية؛ ومن هنا تبرز **مشكلة الدراسة** والتي تتمثل في الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ما الدور الذي تلعبه النظرية الخضراء في مجال تحليل العلاقات الدولية؟ ويمكن الإجابة عن هذا التساؤل من خلال الإجابة عن التساؤلات

الفرعية التالية: ما الافتراضات التي تقوم عليها النظرية الخضراء في مجال العلاقات الدولية؟، وما الاختلاف بين تلك الافتراضات وافتراضات النظريات التقليدية في مجال العلاقات الدولية؟، وما الاسهامات والأفكار العلمية التي قدمها التيار الأخضر في مجال تحليل العلاقات الدولية؟، وما مدى قدرة النظرية الخضراء على تفسير الظواهر السياسية الدولية، وما قدرتها على تقديم حلول علمية واقعية للمشكلات السياسية الدولية؟ .

و**تستهدف الدراسة** التعرف على نشأة النظرية الخضراء في حقل العلاقات الدولية، والكشف عن افتراضاتها ومقولاتها العلمية، وكذا الوقوف على حقيقة أفكارها وانتاجها العلمي، فضلاً عن التعرف على مدى ملاءمة تلك الأفكار لتفسير الظواهر السياسية الدولية؟، ولتحقيق أهداف الدراسة المنشودة، سوف ترتكز الدراسة على المنهج الاختباري، لما يتيحه هذا المنهج من استقراء دور النظرية الخضراء واختبار دورها في مجال تحليل العلاقات الدولية. ووفق موضوع الدراسة والغرض منها، ستبوب إلى ثلاثة مباحث وخاتمة: سوف يتناول أولها نشأة النظرية الخضراء في مجال العلاقات الدولية، في حين سيتناول ثانيها افتراضات تلك النظرية ومنطلقاتها الفكرية في مجال تحليل عالم السياسة الدولي، بينما يعالج ثالثها اسهامات تلك النظرية ومفاهيمها الأساسية، وأخيراً ستخصص الخاتمة لعرض أبرز ما توصل إليه الباحث من نتائج.

## المبحث الأول-نشأة النظرية الخضراء في حقل العلاقات الدولية

لقد ظهرت بوادر النظرية الخضراء على يد أعلام حركة اجتماعية في سبعينيات القرن الماضي عرفت آنذاك بحركة البيئة الحديثة، تلكم الحركة التي اعتنت أكثر ما اعتنت بالأزمات البيئية التي تمخضت عن التلوث البيئي الناتج عن الثورة الصناعية وما نجم عنها من إفراط في استخراج موارد البيئة والحيف عليها. ولقد انبثق من رحم أعمال مفكري تلك الحركة النظرية السياسية الخضراء green political theory، وتكرس هذه النظرية جُل جهدها لسبر أغوار حقيقة العلاقة بين الكائن البشري باعتباره كائناً اجتماعياً سياسياً بطبعه من جهة وغيره من العوالم غير البشرية nonhuman worldsلاسيما البيئة وما تحوي من جهة أخرى، ومن هنا يمكن القول بإن: مجال بحث النظرية السياسية الخضراء يتسع ليشمل مستويات عديدة وظواهر عدة، ومنها: دراسة تأثير صحة الأحياء من بكتريا وفيروسات وحيوانات وكذا التقدم التكنولوجي، والأزمات الناجمة عن الإفراط في الاستهلاك العالمي والتذبذب في سلاسل الإمداد والتوريد والتلوث البيئي والتغيرات المناخية، وحقوق الإنسان والحيوان وغيرها من المتغيرات الأخرى على الأبعاد السياسية داخل الدولة وخارجها. [1]

وبناءً عليه بدت أهمية النظرية الخضراء في تحليل العلاقات الدولية (باعتبارها أحد فروع النظرية السياسية الخضراء) جلية لما شهدته الكرة الأرضية في الآونة الأخيرة من تغيرات بيئية أو أيكولوجية ناصعة يرصدها القاصي والداني، ولقد أفسحت تلك التغيرات المجال أمام المهتمين بالشئون الدولية وأثار شهيتهم البحثية نحو التنقيب في آثار التغيرات البيئية على طبيعة العلاقات الدولية وأنماطها.

إن الشغل الشاغل لأنصار النظريات الخضراء في المجال الدولي هو البحث عن حلول علمية لما يعرف بالأزمات البيئية "Ecological crisis" أو كما يحلو للبعض تسميتها بالمأزق البيئي" Ecological predicament" ، إذ يقطع أنصار هذه النظرية باستعصاء الحلول البسيطة لمثل هذه الأزمات أو تلك المآزق نظراً لكونها غالباً ليست أزمات متعمدة، وفضلاً عن أنها غالباً ما تكون أزمات عابرة للحدود وليست محلية صرفة؛ إذ تلقي بظلالها على كافة أرجاء البسيطة، كما أنها تنتشر بوتيرة مطردة، وتستشري في البلاد كاستشراء النار في الهشيم ويتعذر كبح جماحها بالسبل التقليدية، نظراً لتنوع ناقليها ولتعدد عائليها، وفي هذا المضمار راح Ulrich Beck يضارع خطر انتشار وتغلل الأزمات البيئية في العالم بخطر الجراثيم التي تعولها المنتجات piggy-back productsالتي تصول وتجول العالم دون أدنى مانع أو حاجز والتي بمقدورها أن تلحق ضرراً بمن يتداولها أو يتناولها.[2]

والحق أنه لا ينتمي دعاة التخضر وكل من يرفع أعلام التنظير الأخضر في مجال العلاقات الدولية إلى جيل واحد، وإنما قدموا أفكارهم عبر أجيال مختلفة بعضها من بعض يجمعهم قاسم واحد على الرغم من تباين مشاربهم ألا وهو المحورية الأيكولوجية، وعلى أية حال سنفرد السطور التالية لعرض دور هذه الأجيال في إرساء قواعد التنظير الأخضر.

**أجيال التنظير الأخضر في حقل العلاقات الدولية**

ترتد إرهاصات الكتابات الخضراء إلى تقارير حدود النمو الصادرة عن منتدى روما خلال فاتحة العقد السابع من القرن الفائت، وكذا منشورات مجلة البيئي والنقاشات التي كانت تدور داخل أروقة الأمم المتحدة حول ما عرف بحقل البيئة البشرية"Human Environment" الذي أفسح المجال لبروز القضايا البيئية كقضايا عالمية(حال التلوث البيئي، الطاقة النووية، الاحترار العالمي....إلخ). ولقد أسفرت تلكم القضايا العالمية- التي مثلت تربة خصبة للبحث والتنقيب- في أواخر ثمانينيات القرن المنصرم عما عرف بالموجات الخضراء

التي غزت الصعيدين التنظيري والممارسي ، فعلى الصعيد الأخير أفرزت ما عرف بالأحزاب الخضراء التي كرست جهودها لإعمال سياسات حكومية خضراء"Green politics"(أي سياسات تراعي الأبعاد البيئية)، وتبنى هذه السياسات على أعمدة أربعة، وهي: العدالة الاجتماعية، مجابهة العنف لا سيما ضد المرأة، المسئولية البيئية، والديمقراطية العادلة)، أما على الصعيد التنظيري فلقد ظهرت حركة عرفت بالحركة الاجتماعية الجديدة ولقد انبثق من رحم هذه الحركة في بداية تسعينيات القرن الماضي تيار فكري عرف بالتيار الأخضر، ذلك التيار الذي شكل أساطينه أول محاولة علمية جادة في مجال التنظير الأخضر، إذ حملوا على عاتقهم مسئولية غرس بذور الأفكار الخضراء وإرساء قواعد النظرية الخضراء في المجالات الاجتماعية قاطبة لا سيما مجال العلاقات الدولية.

وعلى أية حال يمكن تقسيم مجال التنظير الأخضر في حقل العلاقات الدولية إلى ثلاثة أجيال، وهي: الرعيل الأول أو الجيل الأول من المنظرين الخضر واشتغل أعلامه بترسيخ أقدام الدراسات الخضراء باعتبارها تمثل حقلاً مميزاً ومنفصلاً عن العلوم البيئية ومدخلاً سياسياً جديداً ووليداً له ذاتيته ومنهجه وأدواته. [3]

بينما كرس رموز الجيل الثاني جل جهدهم في نقد الأفكار الكلاسيكية الأرثوذكسية المتزمتة للنظريات التقليدية؛ إذ انكبوا على إنكار بعض مما لا يروق لهم مما هو معلوم من التنظير الواقعي بالضرورة، كما عمدوا إلى التدقيق في نواقص تلكم النظريات والإلماع بمغالط مفكريها والسعي إلى تصويبها، فلقد حدج أبناء هذا الجيل نظريات العلاقات الدولية الأساسية(الواقعية والليبرالية والماركسية)- أو ما أطلقوا عليه النظريات الصناعية آنذاك-بأسهم النقد نظراً لانشغال هذه النظريات بالدولة والفرد والسوق، وما يمكن أن تفعله الدولة من تحديث حتى تلج عصر الوفرة، ومما يعتقد به أنصار تلك النظريات من ضرورة استغلال كافة موارد الدولة والدول الأخرى وموارد الغير إذا لزم الأمر لإحراز نمو اقتصادي متزايد وتقدم تقني متلاحق حتى لو جاء ذلك خصماً من أرصدة البيئة أو حقوق الأجيال اللاحقة؛ ولقد ساقت كل هذه الأمور وغيرها كثير رواد هذا الجيل إلى استهجان افتراضات هذه النظريات، إذ ينقمون علي أعلام هذه النظريات أنهم على الرغم من تعدد مشاربهم وتنوع مذاهبهم واختلاف بعضهم على بعض إلا أنهم يجمعها قاسم واحد ألا وهو إباحة الاستغلال البشري للطبيعة من ثنايا العقل الأداتي المتعصب المنحاز للإنسان عما سواه، الأمر الذي دفع هذا الجيل من الخضر إلى التشكيك في فكرة محورية الإنسانanthropocentrism أو الانحياز للبشرhuman chauvinism وتسليط الضوء في المحافل العلمية على محورية البيئة" ecocentric".[4]

في حين ابحر مفكرو الجيل الثالث-(وبهم نهضم التنظير الأخضر) -في انتاج مفاهيم أساس جديدة ووضع حجر الأساس لتيار فكري جديد، وإطار نظري محكم مصقول بالآراء الراجحة ومقيد بدلائل دامغة ومشفوع بحج بالغة. والحق أن هذا الجيل كان بمثابة علامة فارقة ونقطة تحول بارزة في تاريخ التنظير السياسي لما جاد به من مادة علمية جديدة تمثلت في حوكمة البيئة والموازنة بين الإنسان وبيئته، أي تحقيق التنمية للأجيال الحالية دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة فضلاً عن الأخذ في الاعتبار التكاليف المتعددة التي تتكبدها البيئة والبشرية جراء عمليات التنمية، وكذا مراعاة عدم الإخلال بآلية عمل الأنظمة البيئية ونسجها في بوتقة واحدة للتغلب على صعوبات التعقد والتداخل. وبفضل هذا الجيل عرف التنظير السياسي لأول مرة أفكار من شاكلة الديمقراطية البيئية، والنشاط البيئي الدولي، والمواطنة البيئية، القومية البيئية عابرة الحدود، والحقوق الدستورية البيئية، والدول الخضراء.

من العرض السابق يمكن استنتاج أبرز الملامح المميزة للتنظير الأخضر في المجال الدولي، ولعل من أبرز هذه الملامح ما يلي: [5]

-ينبذ أنصار هذه النظرية الآثار السلبية الناجمة عن الثورة الصناعية والعواقب الوخيمة التي تمخضت عن الاستنزاف المفرط للموارد البيئية.

-تحصن ثلة من المنظرين الخضر بالمورثات الفكرية للثورة الفرنسية لاسيما العدالة، وعدوها بمثابة اللبنة الأساسية للفكر الأخضر المعياري الذي يجعل أنصاره من العدالة البيئية العالمية معياراً حاكماً للسلوكيات الدولية.

-يقدح أساطين النظرية الخضراء الحقبة الاستعمارية التوسعية وما خلفته من كل وإرهاق لمقدرات الدول النامية من جراء ما قامت به الدول المستعمرة من استنزاف ونهب للموارد البيئية لتلك الدول، وارتكازاً إلى مبادئ العدالة البيئية الدولية وتحقيقاً لها، فإن للأكثرية من الدول النامية دين بيئي مستحق في رقبة القلة المستعمرة من الدول المتقدمة ويعرف ذلك بالدين الأيكولوجي 'ecological debt'.

-يزعم الخضر أن الأزمات الأيكولوجية 'ecological crisis' في الستينيات من القرن العشرين هي ما أفرزت دعوات النمو المحدود 'Limits to Growth' في السبعينيات وما نجم عنها من مشكلات بيئية دولية 'global

environmental problems’في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، علاوة على التغيرات المناخية منذ فاتحة القرن الحادي والعشرين.

-عمد الخضر في أعمالهم إلى تثبيت دعائم نظريتهم الخضراء على دعائم مستقاه من حقائق عالم السياسية في عصر ما بعد عهد الصناعة أو ما عرف بعصر المعرفة ’post-industrialism‘،ذلك العصر الذي يشهد التشابك الذي يصعب فك عوراه وكذا التكامل المعرفي بين ضروبه العلمية المختلفة، وذلك بدلاً من اشتقاقها من واقع عالم السياسية في عصر الصناعة ’industrialism‘خلال القرن العشرين والذي ساد وعم خلاله الإفراط والغلو في الاهتمام بالإنسان عما سواه من الموجودات الأخرى؛ الأمر الذي ساق جل المنظرين في أبحاثهم إلى تقديم الإنسان على البيئة humans as above or ‘superior’ to nature.

-فتح كوة جديدة بشرفات رحبة في مجال التنظير السياسي على علاقة العالم غير البشري الرحب بالعالم البشري، مما أفسح المجال أمام الخضر لضم موضوعات بحثية لمادة البحث السياسي حال حقوق الحيوان ، تقديس البيئة، والأمن الأخضر. إلخ.

## المبحث الثاني: افتراضات النظرية الخضراء ومنطلقاتها الفكرية في مجال تحليل العلاقات الدولية

1-العدالة البيئية العالمية : بادئ ذي بدء نشير إلى أنه تختلف العدالة البيئية العالمية كفكرة أساسية تروج لها النظرية الخضراء عن العدالة الدولية أو العالمية كقيمة إنسانية تنادي بها المدارس الليبرالية، إذ تعنى الأولى قيام الدولة بمهامها وأدوارها المنوط بها دون أن تحيف على مواطنيها أو دول أخرى ومواطنيها من ناحية أو الموارد البيئية من ناحية أخرى، في حين تعنى الثانية بالعدالة كقيمية إنسانية أخلاقية يتعين إعمالها بين الدول لتحقيق السلام الدولي أو العالمي، وتشترط العدالة البيئية العالمية توافر دعائم عدة، منها: الاعتراف الدولي بمخاطر استنزاف الموارد البيئية، العمل على الحد من المخاطر البيئية المصاحبة للنهوض بالعمليات التنموية ليس داخل القطر الواحد وإنما على مستوى العالم ككل كما لو أنه جسد واحد، التوزيع العادل للتكاليف والمنافع للاستخدامات البيئية، إنصاف كافة الأطراف المتضررة من آثار المشكلات البيئية، مراعاة حقوق المواطنين في التنمية وكذا حقوق الأجيال القادمة، والعدالة بين أبناء الجيل الواحد داخل الدولة الواحدة من خلال التحيز قليلاً للمستويات الأدنى على النحو الذي يمكنها من اللحاق بالمستويات الأعلى أو ما عرف بأثر التحيز للأسفل trickle-down effect، وكذا دعم معدلات نمو اقتصادي مطردة لإتاحة الفرصة للجنوب للالتحاق بالشمال شريطة التقيد بحماية البيئة.

2-لا تستهدف النظريات الخضراء تخضير الواقع الدولي المرير المستعر بنيران الصراع على الصورة التي تثير البهجة في النفوس البشرية فحسب، وإنما تستهدف كذلك إحراز تعاون بيئي دولي على النحو الذي يكفل للعالم إصلاح ما أفسدته يد الإنسان براً وبحراً.

3-يسلم كثير من المنظرين بأنه ثمة اختلاف بين بين ما عرف بالأيكولوجية أو النظرية السياسية الأيكولوجية "ecologism" أو ecological political theory أو green political theory و البيئية environmentalism أو النظرية السياسية البيئيةenvironmental political theory، حيث تتباين النظريتان في أوجه كثيرة، نجملها في الآتي[6]

-يؤمن البيئيونEnvironmentalists بضرورة حل المشكلات البيئية حال وقوعها داخل الأطر الاجتماعية والسياسة والاقتصادية القائمة دون الحاجة إلى إعادة النظر في بنى هذه الأطر بمجرد قدوم طارئ وهو المشكلة البيئية، ومن ثم فهم يرفضون تمام الرفض حل المشكلات البيئية من ثنايا تبديل بنية الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أو اجتثاثها، في حين يطنب الخضرGreens أو الأيكولوجيون الحديث عن أن البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هي المسئولة عن تفجير الأزمات البيئية، ومن ثم من الأنسب تغيرها في حال حدوث مثل هذه الأزمات.[7]

-يسلم البيئيون بأن حل المشكلات الأيكولوجية والبيئية ecological and environmental problems بيد الصفوة السياسية التي تحكم الدول الكبرى التي تمتلك من مقومات القوة ما يمكنها من التربع على عرش النسق الدولي والتحكم في مفاصله، إذ يعتقدون -متأسيين في ذلك بالفكر الواقعي الكلاسيكي-بأن الدولة وحدها - باعتبارها الفاعل الوحيد على الساحة الدولية – هي التي بمقدورها تقديم حلول للمشكلات البيئية الدائمة، في حين يشكك الخضر في قدرة الدول وحدها على حل مثل هذه المشكلات بل يذهبون إلى أكثر من ذلك، إذ يعتبرها بعضهم عاملاً إضافياً في الإخلال بالتوازن البيئي وتفاقم الأزمات البيئية.

-يميز المعنيون بمجال التنظير البيئي في حقل العلاقات الدولية بين مصطلحين، وهما: التخضير أو التفكير ارتكازاً إلى الأسلوب الأخضر "Thinking Green" والذي يتبناه البيئيون ويمثل لديهم نمط فكري أو نهج يمكن من خلاله دراسة المشكلات البيئية حال الأمطار الحمضية وظاهرة الاحترار العالمي التي يمكن حلها - عندهم -من ثنايا التعاون الدولي، ومن ثم يمكن القول بإن: هذا النمط من التفكير ينحاز إلى الطبيعة البشرية على حساب البيئة a human-centered worldview في العلاقة الجدلية بين الإنسان وبيئته ،بينما يعنى الفكر الأخضر "Green Thought" بالتوصل إلى نظرية تصلح لتفسير العلاقة بين الإنسان وبيئة، وأنصار الفكر

الخضر يتحيزون للطبيعة .more nature-centered، بعبارة أخرى هم يعتنون بالبحث عن حلول للمشكلات البيئية على اعتبار أن الإنسان ذاته الذي هو- بطبائع الأمور- يمثل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيئة ويشغل حيزاً منها، وتعرف تلكم الفكرة بمركزية البيئة "ecocentrism".[8]

4-الارتكاز في التحليل على الاقتصاد السياسي: ينطلق أنصار هذه النظرية من فرضية مفادها: إن التكامل الاقتصادي شرط ضروري ولكنه غير كافي لتحقيق توافق الرؤى العالمية حول التوازن البيئي، ويتطلب هذا الاتزان الارتكاز على ما يسمى بحوار حدود النمو الاقتصادي limits-to-growth debate . ولقد أفرز هذا الحوار ما عرف بخطاب التنمية المستدامة sustainable development (Meadows, Randers & Meadows, 2004)، وذلك بعد نشر تقرير "مستقبلنا مشترك" our common future الصادر عن اللجنة العلمية المعنية بالبيئة والتنمية، وخلص هذا التقرير إلى ضرورة فك الارتباط المباشر بين النمو المتسارع والتدهور البيئي، وذلك من ثنايا انتهاج سياسات تنموية صديقة للبيئة، ولقد فتح هذا التقرير الباب على مصرعيه أمام الباحثين بشأن صياغة آلية للسياسات التنموية صديقة البيئة تحت مظلة ما عرف بالتحديث البيئي، ولقد كان لمارتن Maarten قصب السبق في هذا المضمار، حيث يرى أنه من الضروري -على خلاف اهتمامات الاقتصاديين السياسيين الكلاسيك-أن تجرى عمليات النمو الاقتصادي تحت مظلة التحديث البيئي ecological modernization في إطار سوق منافسة كاملة تقوم ميكانزيم الانتاج فيها على نمط الانتاج الضخم القائم على استخدام مستلزمات انتاج محدودة والذي يقوم كذلك على تصدير نفايات للبيئة عند أدنى حد ممكن[9] . وخلاصة القول بشأن الاقتصاد السياسي: إنه يعد من القضايا المحورية في مجال التنظير الأخضر واكتسب أهمية كبيرة في هذا المجال في إثر مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية- الذي سمي فيما بعد بقمة الأرض- والذي عقد في ريودي جانيرو عام 1992.

5-دور "الفاعلين من غير الدول" وتمكين دور "المنظمات العابرة للحدود الجغرافية" في عملية الحكم **deterrritorialized governance**، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك ما قدمه مجلس رعاية الغابات forest stewardship council من خطط محكمة للاستهلاك غير الجائر لموارد وثروات الغابات، وتضمنت هذه الخطط جملة من الإجراءات التي من المتعين مراعاتها من قبل كافة المؤسسات الصناعية والمالية المعنية . ومن الجدير بالذكر أنه أضحى الدور الذي يلعبه الفاعلون من غير الدول في القضايا البيئية والتغيرات المناخية قاطبة حقيقة واقعة وأمر ملموساً عشية انعقاد أهم المؤتمرات المعنية بالتغيرات المناخية في مدينة نيويورك في الحادي والعشرين من سبتمبر لعام 2004، إذ دعا هذا المؤتمر -الذي حضره وشارك في فعالياته

زهاء 300ألف شخص من كافة أرجاء البسيطة- إلى العدالة المناخية والتصرفات الرشيدة، كما أنه أطلق العنان لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية المعنية لممارسة أدوار أكبر وتهيئة ساحات للمشاركة أرحب.[10]

وعلى الرغم من رخوية المواقف الدولية المنادية بالتوازن الأيكولوجي وترهل النظم البيئية المعنية بالآثار السلبية للتغيرات البيئية على التفاعلات الدولية قبيل حقبة السبعينيات من القرن الماضي، بيد أنه ظهرت دعوات وصحوات دولية عدة تطالب بتأسيس أنظمة بيئية دولية معنية بإدارة الموارد الطبيعية وتنظيم استهلاكها وتدعو كذلك إلى فتح الباب على مصراعيه أمام منظمات المجتمع المدني والفاعلين من غير الدول[11]، ولقد أثمرت هذه الدعوات العديد من القمم والمؤتمرات الدولية المهمومة بالتغيرات البيئية العالمية، ولقد جاءت في مقدمة هذه القمم قمة التنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرج عام 2002.[12]

ولقد جرأ انخراط "الفاعلين الدوليين من غير الدول" في الأنشطة الأيكولوجية وإصرارهم على المشاركة في تحمل المسئولية -إلى جانب الفاعل الرئيس وهو الدولة- ثلة من الباحثين الخضر على إعادة النظر في كينونة الحكم الدولي، إذ راح بعضهم-وفي صدارتهمCash - يصك مفهوماً جديدا وفريداً للحكم يتواءم من طبيعة التغيرات البيئية التي شهدها العالم مؤخراً عرف بالحكم متعدد الأبعاد والمستويات multi-scalar governance، ويتيح هذا المفهوم الانتقال من الطبيعة الهيراركية الفوضوية للنسق الدولي بمفهومها الواقعي إلى نسق دولي يشكل فيه الاتصال الأفقي التشابكي قطب الرحى. (Cash et al., 2006) ويتسم الحكم التشابكي هذا Network governance بتعقد وتشابك التفاعل بين كافة الفاعلين الدوليين وعلى كافة المستويات، وأفرز هذا المفهوم مفاهيم أساسية أخرى يقوم عليها التحليل الأخضر، منها: multi-scales governance acknowledges "الحكم متعدد المستويات المرتكز إلى المعرفة"، ويسمح هذا النوع من الحكم الاتصال بين صناع القرار في الدولة بالفاعلين الرسمين وغير الرسميين داخلها وخارجها وإفساح المجال لهم للمشاركة في عملية الحكم، وهذا المفهوم بطبيعة الحال يعيد صياغة مفهوم الحكم؛ إذ يدير ظهره لفكرة مركزية الدولة القومية the nation-state، ويتجه تلقاء عملية حكم متعددة الأبعاد والمستويات تسير بخطى ثابتة في اتجاهين رئيسيين، وهما:[13]

-الاتجاه الرأسي: ويتم من ثناياه التواصل والتفاعل في عملية الحكم بين مستوى المحليات والمقاطعات ومستوى الدولة وكذا المستويات عابرة القوميات.

-الاتجاه الأفقي: ويتم من خلال التفاعل بين الحكومات والمنظمات عابرة القوميات وكافة الفاعلين من غير الدول في البيئة الخارجية للدولة.

6-تعدد مصادر المشكلات أو الأزمات البيئية: يقر الخضر بأنه لا تعرف المشكلات البيئية مصدراً واحداً ، إذ قد تنتج الأزمات البيئية نتيجة ممارسات الأفراد أو الجماعات الاجتماعية أو المؤسسات الكبرى أو النظم الاجتماعية أو نتيجة ممارساتها جميعاً. ولقد استفاق العالم من غفوته وأدرك مدى خطورة الأمراض الأيكولوجية بضروبها المتعددة التي ألمت به وراحت تنخر في جسده مع بداية سبعينيات القرن العشرين، إذ همت الإرادة الدولية مجسدة في الأمم المتحدة بإدراج تلكم الأمراض والمشكلات البيئية في صدارة جداول أعمال مؤتمراتها، ولقد كان من أبرز هذه المؤتمرات وأولها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشريةHuman Environment الذي عقد في ستوكهولم عام 1972 خصيصاً لمناقشة سبل مكافحة الأمراض الأيكولوجية ومعالجة المشكلات البيئية من شاكلة الإشعاعات النووية، ثقب طبقة الأوزون، التغيرات المناخية، الخلل في منظومة التنوع البيولوجي، نضوب المياه، وإزالة الغابات.[14]

ومن نافلة القول أنه ثمة خصال مميزة للمشكلات البيئية عما سواها من المشكلات الأخرى، ولعل من أظهر هذه الخصال أن هذه المشكلات يتحمل ضريبتها من فعلها ومن لم يفعلها: إذ إنه في الوقت الذي تمضي فيه بعض دول العالم قدماً نحو التنمية والرفاهية، وفي الوقت الذي تهفو فيه تلك الدول بكل بما ما أوتيت من قوة إلى استنزاف موارد الطبيعة بلا هوادة وربما الشروع في استئصال شأفتها بالكلية من أجل تحقيق مصالحها القومية، نجد دول أخرى لا ناقة لها ولا جمل في هذا الصنيع تشارك مضطرة تلك الدول في تحمل عبء الأضرار البيئية الناجمة عن صنيعها هذا.

## المبحث الثالث: اسهامات النظرية الخضراء ومفاهيمها الأساسية.

تنظر النظرية الخضراء في مجال العلاقات الدولية للمفاهيم الأساسية في مجال تحليل العلاقات الدولية بزاوية مغايرة عن تلك التي تنظر بها المدارس التقليدية في تحليل العلاقات الدولية، على سبيل المثال نجد أن الخضر يضفون على الأمن الطابع الأخضر وأسموه بالأمن الأخضرGreen Security ، ويلبسون الدولة أثواباً خضراء وجاءوا فيما عرف بفكرة الدولة الخضراءGreen State ، كما أنهم راحوا يخضبون الاقتصاد من الاقتصاد التقليدي الأسود الرأسمالي متوحش النزعة المادية إلى اللون الأخضر، وباتوا يعتبرونه اقتصاداً

أخضرGreen Economy . وعلى أية حال سوف نخصص هذا المبحث لتناول أبرز اسهامات التيار الأخضر في المجال الدولي، وذلك على النحو الآتي:

### 1-الأمن الأخضرGreen Security

يعد مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم ديناميكية في حقل العلاقات الدولية، ولم يعرف مجال التنظير الدولي نظرية واحدة أغفلت دوره أو اقصت وجوده، على سبيل المثال يتصور الواقعيون الكلاسيك الأمن في قدرة الدولة على الحفاظ على ذاتها والبقاء في ظل بيئة فوضوية لا سلطة عليا فيها ولا قانون يسود، كما يفترض الواقعيون الجدد أن الدول يلاحقها دوماً الشكوك المتبادلة والشعور بعدم الأمن؛ الأمر الذي يدفعها دائماً إلى الاستحواذ على عوامل القوة بما يحقق لها هامشاً من التفوق فيها على النحو الذي يوفر لها الأمن والحفاظ على ذاتها، بينما يحوم مفهوم الأمن عند الليبراليين حول مفهوم الأمن الفردي والأمن المؤسسي، والحق أنه على الرغم من الاختلاف الجلي بشأن مفهوم الأمن بين الليبراليين والواقعيين، بيد إنهم يجمعهم قاسم مشترك واحد ألا وهو الارتكاز إلى محورية الطبيعية الإنسانية anthropocentric في تعريفهم للأمن، في حين راح الخضر يهرولون ويشمرون عن ساعدهم ليبحثوا في دقائق الأمور من أجل التوصل إلى إطار شامل متكامل لمفهوم الأمن يجمع الأبعاد الإنسانية والأيكولوجية لمفهوم الأمن ويصهرها في بوتقة واحدة.[15]

ويرجع الفضل في ظهور مصطلح الأمن في الكتابات الخضراء إلى الرعيل الأيكولوجي الأول وفي صدارتهم توماس هومر ديكسون الذي كان له اليد الطولى في نشوء حقل الصراعات البيئية Environmental conflicts ، ولقد اقتفى أثره المفكران سيمون دالبي وريتشارد ماثيوا اللذان سخرا جل جهدهم في ترسيخ مفهوم الأمن الأخضر من ثنايا نقد النظرة التقليدية لمفهوم الأمن. ويرى الألماني Enst Haekelk أن قطب الرحى في مفهوم الأمن الأخضر هو الأمن البيئي والذي يعني عنده درء وقوع مصادر الخطر التي بمقدورها أن تهدد الكائنات الحية(بما فيها الإنسان) والبيئة التي تعيش في كنفها. [16]

ويرتبط الأمن البيئي بالمخاطر البيئية وما يمكن أن تفرزه من تهديدات سواء أكانت أيكولوجية بيئية المصدر(حال السيول والزلازل والبراكين، وحرق الغابات. إلخ) أم إنسانية المصدر (حال تلوث الهواء والماء والاحترار العالمي) ( جداي، سليم وآخرون،2022، ص.433)، وهو بذلك يتضمن أبعاداً لم تتطرق لها من قبل مفاهيم الأمن في المدارس التقليدية، وبعامة يقيم الخضر جل افتراضاتهم على هدم وترميم بعض مما شيدت عليه تلك النظريات افتراضاتها، على سبيل المثال يعتقد الخضر بأن مفهوم الدولة الوستفالي يقف حجرة عثرة

أمام تحقيق الأمن الأخضر، إذ أن مفهوم السيادة يئود توحيد الجهود العالمية التي تستهدف التوصل إلى استراتيجية عالمية شاملة عابرة القوميات لإرساء قواعد الأمن البيئي، حيث أن إرساء قواعد الأمن البيئي تتطلب التنسيق والتعاون بين الدول والشركات والأفراد والجماعات والشركات ليس لحل المشكلات البيئية القائمة التي تهدد الأمن البيئي فحسب وإنما التفكير بجدية لوضع استراتيجيات استباقية للحيلولة دون وقوعها في المستقبل كذلك. [17]

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الأخضر من المفاهيم الجدلية اللدنة وليس ثمة تعريف واحد يحظى بقبول جماهير المنشغلين بالتنظير الخضر، وعلى الرغم من ذلك تتفق جل المفاهيم التي قدمت في هذا المضمار على أن الأمن الأخضر يتمحور حول عدة مقومات، منها: سلامة الكائن الحي لاسيما الإنسان وحماية البيئة، وكذا اتخاذ التدابير اللازمة(على كافة الأصعدة الدولية والحكومية والفردية) التي من شأنها أن تحول دون انتشار الأخطار البيئية، علاوة على ما سلف إحالة مفهوم الأمن التقليدي إلى الاستيداع وانتقاء المفاهيم التي تكون أكثر شمولاً واتساقاً مع مقتضيات العلاقة الدائرة بين الإنسان وبيئته التي تأويه.

### 2-الدولة الخضراء Green State

يسلك المنظرون التقليديون في تبويب أعمالهم المتعلقة بفكرة الدولة مسلكاً يعرفه كل أحد من المهتمين بالشئون الدولية، إذ يربطون وجوداً وعدماً بين الدولة والسيادة على اعتبار أن الثانية تشكل لديهم ركناً من أركان الأولى؛ ومن ثم فأن الدولة المنعوتة بالسيادة لديهم هي تلك الدولة التي يكون بمقدور السلطة السياسية فيها اتخاذ القرارات داخل حدودها وإعمالها فضلاً عن عدم امتثالها للغير دون إرادتها ، غير أن الأحداث التي شهدها العالم والتي تعاقبت دراكاً إبان حقبة الستينيات من القرن المنصرم وما بعدها أثبتت للخضر أن المفهوم التقليدي للسيادة بات مغرقاً في مثاليته ويعوزه شيئاً من البحث والتدقيق، إذ صار من غير المقبول لديهم في ظل عالم يموج في المشكلات المتفاقمة والأزمات البيئية المتلاحقة والمتعاقبة التمسك بأهداب هذا المفهوم بهيئته هذه، إذ راح أنصار التنظير الأخضر يدللون على أفكار من الواقع، حيث خلص بعضهم إلى فكره مفادها: إنه إذا كان من حق الدولة أن تستغل مواردها التي تقع داخل حدودها وتخضع لكامل سيادتها على النحو الذي يحقق مصالحها( كأن تستغل الغابات الواقعة على أقاليمها أو تشغل آلتها التصنيعية أو تشيد سدوداً من التنمية على أنهار دولية تمر من أراضيها)، غير أنه من الأحرى بها وبغيرها من الدول أن تقيد استخدامها لمواردها بما لا يرتب ضرراً بيئياً قد يلحق بها هي نفسها وبالعالم أجمع، ومن هنا يرتبط مفهوم الدولة عند الخضر أو ما يعرف

بالدولة الخضراء بفكرة السيادة المقيدة بالأبعاد الأيكولوجية، بعبارة أخرى أن الدولة لها مطلق الحرية متى سعت إلى تحقيق مصالحها في مباشرة أية أعمال داخل أقاليمها دون قيد إلا سقف الإضرار البيئي.[18]

## الدبلوماسية البيئيةEnvironmental Diplomacy أو الدبلوماسية الخضراء: نحو نمط جديد للدبلوماسية

ظل بعض المنظرون والساسة إلى عهد ليس ببعيد يتمثلون الدبلوماسية في هيئتها التقليدية البيروقراطية الجامدة أي كانوا يتصورونها في كافة أشكال المفاوضات والحوارات والمخاطبات التي يقوم بها نسق السياسة الخارجية[3] لدول مستقلة متساوية الحقوق وذات سيادة. ولقد ألقت التطورات التكنولوجية والتغيرات المتعاقبة التي شهدها العالم في الفترات الأخيرة بظلالها على الحقل الدبلوماسي، إذ أضفت هذه التطورات على المجال الدبلوماسي خصائص جديدة، ومنها: لم تعد ممارسة العمل الدبلوماسي مقصورة على الممثلين الرسميين للدولة إذ باتت مظلة العمل الدبلوماسي تشتمل على الفاعلين غير الرسمين إلى جانب نظرائهم من الفاعلين الرسميين، كما أن العمل الدبلوماسي أضحى يتأثر بشكل جلي بميزان القوة بين الأطراف المتفاعلة حتى وإن كانت من غير الدول، فضلاً عن أنه لم يعد ثمة تناقضاً أنتولوجياً بين ساحة الممارسة للعمل الدبلوماسي والاتجاهات السائدة في التنظير في العمل الدولي. [19]

ولقد وجد أنصار الفكر الأخضر أن المستجدات التي طرأت على العمل الدبلوماسي فرصة سانحة لتقليد الدبلوماسية أثواب خضراء، إذ أن التغيرات المناخية التي شهدتها الكرة الأرضية والأزمات الأيكولوجية التي آن منها العالم قد فرضا على المفاوض الدولي أن يضع نصب عينيه الأبعاد البيئية حينما يسعى إلى تحقيق أهداف دولته التي يمثلها في المجال الدولي، وأن يحرص على المؤتمرات والحوارات التي تعد خصيصاً للبحث عن السبل والآليات الدولية المنقذة للبشرية من الأخطار المحدقة التي خلفتها عمليات التنمية غير المستدامة والمدمرة للبيئة. ولقد وجدت مثل هذه الأفكار صدى لها على أرض العمل الدبلوماسي وممارساته، ولقد كان من أبرز ثمارها مؤتمر الأحزاب the Conference of the Parties (COP) بنسخة المختلفة والمتعددة، واتفاقيات الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)، وكذا منتدى حوار كارتيجانا ، ومن الجدير بالذكر أن كل هذه

[3] ويقصد بنسق السياسة الخارجية في هذا الشأن كافة الوزارات المعنية بالشئون الخارجية وكذا مجموعة الدبلوماسيين أو المفاوضين الذين يمثلون الدولة في المجال الخارجي.

الأساليب وغيرها ساهمت بصورة أو بأخرى في إعادة هيكلة التفاوض الدولي على النحو الذي بات يستوعب إلى جانب مهام العمل الدبلوماسي التقليدية مهاماً عديدة غير تقليدية معنية بالتغلب على الصعوبات البيئية[20].

وتستهدف الدبلوماسية الخضراء إلى تكوين شبكة علاقات كبيرة وكذا توسيع قاعدة النمو الأخضر Green growth networks، على سبيل المثال استهدف التحالف الذي جمع مجموعة COP-16 وكوريا الجنوبية والدنمارك والمكسيك- والذي أقيم عام 2010على أراضي الأخيرة وتحت رعايتها- دعم النمو الأخضر Green growthتحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية، واجتمع المؤتمرون على تشكيل تحالف جديد اسموه بتحالف النمو الأخضر the Green Growth Alliance عام 2010 ، وبعد تشكيل هذا التحالف بعامين فقط التحقت به كل من الصين وكوريا وقطر ، وانضمت إليه إثيوبيا وفيتنام عامي 2014و2015 على التوالي، وأكد هذا التحالف على تآزر القطاعين العام والخاص وحثهما على الاستثمار في مجال القطاع الأخضر وترسيخ أركان اقتصاد السوق لكي يكونا معاً بمثابة اللبنة الأولى التي سيبنى عليها صرح التنمية المستدامة العالمية والمسمار الأخير في نعش الفقر في كل أصقاع العالم. ولقد أسفر هذا المؤتمر عن تنصيب كوريا الجنوبية والدنمارك والمكسيك كأعضاء مسئولة عن تماسك الجماعة الدولية التي تتولى مهام التعاون الشمالي/الجنوبي والتي من المتعين أن تشكل نواة التحالف العالمي للنمو الأخضر.[21]

وتباينت بعض المدارس التنظيرية فيما بينها بشأن الدور الذي من الممكن أن تلعبه التحالفات والمفاوضات والحوارات الخضراء في توصيف وحل المشكلات الأيكولوجية، فعلى سبيل المثال في الوقت الذي تنحاز فيه نظرية النظام Regime Theory لدور الدولة ومصالحها المادية في ظل البيئة الدولية متجاهلة في ذلك أهمية واستقلالية دور الفاعلين من غير الدول ورافضة لتفريق مهام الحكم بين مستويات متعددة، تقدم في المقابل نظرية الحكم المرتكز على مستويات متعددةMulti-level governance theory طرحاً مغايراً مفاده: ضرورة فتح الباب أمام على مصراعيه أمام مشاركة الفاعلين من الدول ومن غير الدول في العمل الدبلوماسي الخاص بالسياسات الخضراء، وتمكين الفاعلين على كافة المستويات المحلية والدولة وفوق الدول من المشاركة في الأعمال الدبلوماسية الخضراء. [22]

كما تحاد العقلانيون والبنائيون والاستقرائيون واحتدم الخلاف بينهم بشأن المفاوضات المعنية بالتغيرات المناخية؛ إذ في الوقت الذي ينطلق منه العقلانيون والبنائيون من مقدمات نظرية وفروض تم صياغتها يقف منتهي عمل الاستقرائيون عند رسم السياسات الخضراء ووصفها .[23]

وعلى صعيد آخر يؤمن أنصار مدخل الممارسات الدولية The international practices approach بأنه يتمثل دور الدبلوماسية الخضراء في أبسط صوره في تقريب وجهات النظر ورأب صدع المصالح المتباينة وتجسير الانقسامات بين الأطراف الدولية بشأن العواقب الوخيمة التي تخلفها التغيرات البيئية لاسيما التغيرات المناخية. ، ولعل من أبرز ثمار أعمال الدبلوماسية الخضراء وفق أنصار هذا المدخل حوار كارتيجنا الذي استطاع جذب زهاء 30 فاعل دولي بحلول عام 2010 وأرسى هذا الحوار مبادئ التعاون الدولي بشأن مجابهة التغيرات البيئية غير المواتية وكذا بناء اقتصادات تعمل وفق معايير تعمل على تحجيم الانبعاثات الكربونية المفضية إلى التلوث البيئي.، كما اعتبر المشاركون في هذا الحوار أن هذا الحوار كان بمثابة فرصة سانحة لوقوف الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء كالجسد الواحد من أجل وضع حلول لكافة الأزمات البيئية تأخذ في حسبانها العدالة في تحمل المسئولية وكذا توزيع المنافع الدولية، بعبارة أخرى أن الدول التي تنتج أضراراً بيئية أكثر من غيرها يستوجب عليها أن تتحمل بمسئولية أكبر من غيرها في مواجهة تلك الأضرار التي لا تصيبها وحدها وإنما تصيب العالم أجمع [24]، ويؤمن أنصار هذا المدخل بأن الدبلوماسية الهجين hybrid diplomacy تعد بمثابة نسخة مطورة من الدبلوماسية الخضراء، وتعنى بمجالات متعددة ومختلفة حال المجالات البيئية والسياسية والاقتصادية، ويمارسها فاعلون عديدون(مثل الدبلوماسيين الرسميين للدولة، والفاعلين المحليين، والفاعلين من غير الدول) [25]

### 3-الاقتصاد الأخضر Green Economy

إن الاقتصاد الأخضر عند التيار الأخضر يعني في أبسط مضامينه ذلك النوع من الاقتصاد الذي تعمل الآلة الإنتاجية داخله عند الحد الأدنى من الانبعاثات الكربونية ، ذلك الحد الذي لا يؤدي إلى تفاقم مستويات التلوث. ويتطلب الاقتصاد الأخضر عند أنصاره أن يستوعب داخله كافة ألوان الطيف المجتمعي. وأن يتمحور حول التنمية الخضراء ذلكم الضرب من التنمية الذي يرتكز على ترشيد استخدام الموارد البيئية ويحرص على إعادة هيكلة الأنشطة الاقتصادية على النحو الذي يجعلها أكثر ديمومة، ويستهدف الاقتصاد الأخضر كما ورد في التقرير الصادر عن الأمم المتحدة عام 2010 الحيلولة دون حدوث المخاطر البيئية ونضوب الموارد الأيكولوجية ويصبو إلى توجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمارات الخضراء، فضلاً عن تشجيع الابداع وريادة

الأعمال في المجالات البيئية، وتشجيع الزراعية العضوية، والعمل على انتاج الطاقة استناداً إلى مصادر طاقة متجددة.[26]

### 4-التنظير الأخضر والازدهار الإنساني Green Politics and Human Flourishing

يعد مفهوم الازدهار الإنساني من المفاهيم الأساسية في التحليل الأخضر، ولقد أخذ الخضر على عاتقهم مهمة إتحاف مكتبات العلاقات الدولية على اختلاف ألسنتها بهذا المفهوم، إذ يكاد لا يخلو عمل أكاديمي أخضر واحد من تخصيص قسم للبحث في هذا الصنف من الازدهار، ولا ريب أن التوصل إلى مرحلة الازدهار الإنساني هدف ينشده ويقرظه كل من أشتغل بالتنظير الأخضر، ويقطع أعلام التنظير الأخضر بأنه على الرغم من نفعية بعض أعمال النظريات التقليدية للعلاقات الدولية، غيرها أنها ما زالت تقف عاجزة عن وضع آلية تمكن المعنيين من تعميم الازدهار الإنساني في كل ربوع البسيطة، على سبيل المثال يعتقد أنصار التنظير الأخضر أن فكرة كالديمقراطية سواء أكانت ديمقراطية على الطريقة الغربية أم بخصائص شرقية لم تسفر عن تقديم نموذج حكم واحد يحتذى به ويكون بوسعه أن يوفر الرفاهية والازدهار البشري في كل أصقاع البسيطة أو حتى في دولة واحدة عبر العصور المتعاقبة، حقاً قد تفرز الديمقراطية أفضل من يحكم شعباً ما، ولكنها لا تضمن بالضرورة أن تأتي بمن يحقق الرفاهية لهذا الشعب ولا حتى من لديه القدرة على المساهمة في إحراز الازدهار الإنسانيhuman flourishing‘، وحتى إذ افترضنا جدلاً قدرة قيادة ما استولت على الحكم في دولة ما على إحرازه يوماً فإنها ستعجز عن تحقيق استدامته أو استمراريته دوماً.[27]

ويسلم أنصار الفكر الأخضر بعجز الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي جاءت بها الأفكار الليبرالية والواقعية المعنية بتحقيق الرفاهية المستمرة لعموم الشعوب ولجميع فئات الشعب الواحد؛ إذ تفضي في نهاية المطاف إلى الجانب السلبي لمتلازمة أرسطو "the negative Aristotelian perspective" أو ما اصطلح على تسميته بنظرية الكيوف الطبيعية إذ سيتمخض عن النظام الاجتماعي الرأسمالي برمته capitalist social order وكذا النظام الاشتراكي بكامل مؤسساته تمييز عنصري بين أبناء الوطن الواحد واختلالات مجتمعية وعالمية عدة بين جل دول العالم، ومنها: إنها قد ترتب النزعة العنصرية الاستعلائية بين بعض الشعوب، أو قد تتسبب في استغلال شعوب لشعوب أخرى، أو قد تشجع دول على غزو غيرها نتيجة نضوب مواردها أو طموحها في السيطرة على موارد الغير لتحقيق أمال شعوبها.

وغاية طموحات التيار الأخضر هو بلوغ مرحلة رغد العيش والازدهار الإنساني العالمي، ويسقر في وجدانهم أنه لا سبيل لتحقيق هذه المرحلة إلا من ثنايا أن تتخلي الدول تماماً ونهائياً عن البنى الليبرالية الاستغلالية والبنى الاشتراكية المقيدة للحرية الفردية، كما يستوجب على الدول أن تتقلد بنى اجتماعية واقتصادية وسياسية تأخذ بمبدأ الديمومة والاستمرارية، وتفسح المجال أمام مباشرة حقوق الإنسان والمرآة والحيوان وكذا الحقوق الإيكولوجية؛ إذ أن البيئة هي منبع الحضارات البشرية وهي صنبور الحياة الذي يتعين ألا يغلق أو ينتج كدراً بعد صافٍ [28]، وأن يرتكز نموها الاقتصادي على قاعدة الموارد/الكفاءة البيئية-resource and eco-efficiency’وأن تدير ظهرها لمعدلات النمو الاقتصادي الكلاسيكية الأرثوذكسية التي يشغلها أولاً وأخيراً هو تحقيق معدلات إنتاجية مرتفعة دون أية اعتبارات أيكولوجية، كما يطالب الخضر الدول بمجابهة التحديات الداخلية والخارجية التي تحول دون تحقيق الازدهار الإنساني، لذا فهم يدعون إلى ما يلي: [29]

-إشباع رغبات الإنسان دون الانسياق وراء النزاعات الاستهلاكية المفرطة والقفز على معدلات الفقر المرتفعة، والتغلب على مسببات سوء التغذية.

-أن تصبح معدلات النمو المتوازنة سمة لصيقة بالاقتصاديات القومية.

-تقليص الهوة بين المستويات الاقتصادية-الاجتماعية المتفاوتة بين شعوب الدول.

-الموازنة بين احتياجات الأفراد والشعوب واستقلاليتهم.

-إعادة النظر في بنية الأعمال على النحو الذي يراعى فيه المساواة بين الجنسين.

-تحفيز الدولة ومؤسسات الأعمال على التضامن مع الفئات الأولى بالرعاية.

## 5-التغيرات المناخية والسياسة الدولية

إن التغيرات المناخية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة أضحت لا تخفى على أحد ولا ينكر خطرها قاصي ولا داني، فهي باتت ساطعة للعيان كسطوع الشمس في كبد السماء، فلم تفلت قارة من قارات العالم في الآونة الأخيرة من نفحات وموجات حارة محرقة تلفح ألسنة لهبها آلاف الهكتارات من أشجار الغابات الخضراء الكثيفة. ولم تنجُ قارة واحدة كذلك من نوبات البرد القارس التي بمقدورها أن تشل انتظام دوران الحركة البشرية ربما لأيام ، وفي خضم هذه التغيرات البيئية المؤلمة -التي ظهرت بما كسبت أيدي الناس في البر والبحر- لم

يقف بُزول الرأي وقناعيس الفكر الأخضر مكتوفي الأيدي مفغوري الفم، بل راحوا يصولون ويجولون بحثاً عن حل ناجع لما خلفته تلك التغيرات من عواقب وخيمة وعن رادع مانع للمتوقع أن تحدثه من آثار وخيمة على الساحة الدولية في قادم الأيام، ولتحقيق غايتهم من وراء بحثهم هذا عمد هؤلاء إلى تثبيت دعائم حلولهم ومعالجتهم لآثار السلبية للتغيرات المناخية على الساحة الدولية على دعائم فكر المدرسة العالمية cosmopolitanism تلكم المدرسة التي تدعو إلى إرساء قواعد نظام عالمي على أسس العدالة في الأمور كلها، وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان، وإعمال قواعد القانون الدولي .[30]

ينظر التيار الأخضر للمناخ العالمي من منظور فكر المدرسة العالمية كما لو أنه سلعة عامة عالمية global public good إذ يستوجب أن يطرح كحق طبيعي وكمورد يتعين أن يتمتع به كل مواطن في العالم وأن تنعم به كل دول العالم(سواء أكانت كبيرة أم صغيرة) دون استثناء أو إقصاء non-excludability، فضلاً عن حتمية عرضه بالمجان أمام الجميع بعيداً عن عرضه كسلعة تخضع لقوى الطلب والعرض والمنافسة المثمنة non-rivalness بعبارة أخرى أن استخدامه من قبل فرد أو دولة يتعين ألا يؤثر على كفاءة أو نوعية المستخدم منه من قبل فرد آخر أو دول أخرى .[31]

إن الاحترار العالمي الناجم عن الثورة الصناعية والنمو الاقتصادي الذي شهده العالم المتقدم (والذي لم يأخذ في اعتباره حقوق البيئة أو الأجيال القادمة) أثر على نمط التفاعلات الدولية بين دول الشمال/الشمال ودول الشمال/الجنوب، إذ دفع الدول إلى اللجوء إلى التعاون كرهاً أو طوعاً بغية التصدي للآثار السلبية الناجمة عن هذا الاحترار فضلاً عن أخذ التدابير اللازمة لمنع تفاقمه في المستقبل ومحاولة التعامل مع المناخ العالمي كسعة عامة عالمية تقوم على مبادئ ثلاثة سميت بثلاثية العموميةthe triangle of publicness : وتتألف هذه الثلاثية من ثلاثة عناصر وهي: عمومية الاستهلاك العالمي publicness in consumption، عمومية توزيع المنافع عالمياً publicness in distribution of benefits، التعاون عالمياً في مجال عملية صنع السياسات المتعلقة بالمناخ publicness of decision-making.

وفي سياق متصل يصنف ثلة من الخضر-وفي صدارتهمMizan- السلع أو المنفعة العامة العالمية(والتي على رأسها المناخ)إلى ثلاثة أصناف وهي:[32]

أ-المنافع العامة الطبيعية عالمية الطابعglobal natural commons: ومن أبرز صورها أعالي المنافع البشرية في البحار العامة والمناخ.

ب-المنافع العامة المصنعة عالمية الطابع global human-made commons : مثل شبكات التواصل العالمية والأنظمة المعرفية المترابطة عالمياً.

ج-السياقات الدولية ومخرجات السياسات العالميةglobal policy outcomes and conditions : مثل السلام، والأمن ، واستقرار النظام المالي العالمي...إلخ.

وعلى الصعيد الممارسي طالبت دول عدة التأكيد على اعتبار أن المناخ من المنافع العامة العالمية التي يتعين أن تتشارك كافة دول العالم التمتع بها، وكذا تتقاسم فيما بينها نفقات الحفاظ عليها، ولقد كان لدولتي فرنسا والسويد قصب السبق في هذا المضمار، حيث شكل الدولتان ما يعرف بجبهة حماية المنافع العامة العالمية International Task Force on Global Public Goods(GPGs) وذلك خلال عام 2003. وعرفت هذه الجبهة عام 2006 المنافع العامة العالمية على أنها كافة الموارد التي تشكل أهمية في ذاتها للجماعة الدولية قاطبة، والتي ليس من المتعين أن تطرح للانتفاع من قبل دولة واحدة أو حتى مجموعة من الدول وإنما هي حق انتفاع أصيل لكافة دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء. وشددت هذه اللجنة على ضرورة تكاتف دول العالم من أجل صياغة استراتيجيات شاملة لمعالجة التغيرات المناخية التي طالت العالم أجمع، ومساعدة الدول لا سيما النامية في تشييد بنية تحتية قوية للتكيف مع المستجدات المناخية والوقاية من أية تغيرات سلبية مستقبلية.
[33]

وللسياسات التكيفية -التي من المتعين أن تتبناها الدول للتغلب على التحديات الناجمة عن التغيرات المناخية- منافع عدة، ومنها: [34]

-المنافع المحلية الخاصةLocal private benefits: ومنها تمكين المزارعين من تخزين المياه وكذا الحفاظ على المحاصيل الزراعية.

-المنافع المحلية العامة Local public benefits :ومنها تمكين الحكومات من معالجة آثار الفيضانات وبناء حائط صد من الأشجار والسدود لتعمل كمصدات للتقلبات المناخية والبيئية.

-المنافع العامة العالمية المباشرة Direct global public benefits: ومنها تمكين الدول من السيطرة على الأمراض المعدية الناجمة عن التغيرات المناخية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وكذا توفير المحاصيل التي لا تستهلك كميات كبيرة من المياه، علاوة على بناء أنظمة للحفاظ على درجات الحرارة المعتدلة .

-المنافع العامة العالمية غير المباشرة Indirect global public benefits: ومنها الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية الناتجة عن التقلبات المناخية.

وقد تؤدي التغيرات المناخية إلى صراعات دولية بيئية المصدر، كما أنها قد تدفع جماعة ما في منطقة جغرافية معينة في أية دولة طالتها التغيرات المناخية السلبية إلى النزوح بحثاً عن أمنها ليس فقط داخل مناطق أخرى أكثر أمناً داخل هذه الدولة وإنما قد تدفعهم إلى البحث عن ذات الهدف خارج حدود دولتها ، وهذا ما سنوضحه في السطور التالية:

**الصراع البيئيDefining environmental conflict**

يسلم رواد التيار بأن الصراع البيئي **environmental conflict** يسكب مزيداً من الزيت على نار الصراعات الدولية المشتعلة الناتجة عن تعارض مصالح الدول كما أكد على ذلك الفكر الواقعي، ويقصد بالصراع البيئي عند الخضر كافة التصادمات الدولية طبيعية أو أيكولوجية المصدر، بعبارة أخرى هي تلك الصراعات التي تتمخض عن كافة الأنشطة والممارسات الإنسانية الناتجة عن سوء التخطيط والإدارة والتي من شأنها أن تفضي إلى تدهور أو تصدع موارد البيئة واستنزافها(وتتضمن موارد البيئة شتى ضروب الموارد حال الأراضي الزراعية والغابات والمياه العذبة وصيد الأسماك. إلخ). وتجدر الإشارة إلى أن الصراع لدوافع بيئية ليس بالظاهرة الحديثة؛ إذ يرى المفكر Le Billon أن العلاقة بين نشوب الحرب والموارد قديمة قدم ظاهرة الحرب ذاتها، كما يعتقد Thomas Malthus بأنه قد يشعل فتيل الحروب لدوافع بيئية وديمغرافية مثل الاكتظاظ السكاني، وأضاف Atkins أن طبول الحرب قد تقرع لنزاع بشأن الاختلاف حول حصص المياه في مجرى مائي دولي .[35]

وخلص Barnett and Adger في دراسة قد أجراها عام 2007 عن "الصراعات البيئية" إلى أن تلك الصراعات تتميز بأنها تفجر غالباً من الداخل within the nation-state ثم تتلقفها عوامل محفزة في بيئة أيكولوجية حاضنة مصدرة إياها إلى الخارج international level، ولقد حصرا تلك العوامل المحفزة في

الفقر، وسبل العيش المهددة بالخطر، وكذا ضعف أداء مؤسسات الدولة وهشاشتها، ولقد وجدت نتائج هذه الدراسة من الإحصائيات ما يؤيدها؛ إذ كشف The German Advisory Council on Global Change أن 73 مثالاً معبراً عن مدى قدرة الصراعات الأيكولوجية المحلية على تأجيج الصراعات الدولية بين طرفين دوليين أو أكثر وذلك خلال ربع قرن(1980-2005)، ولعل من أبرز هذه الأمثلة: الصراع العنيف الذي دار حول تغيير النظام الحاكم في هايتي عقب إعصار هازل عام 1954، والحرب الأهلية الطاحنة التي دارت رحاها على أراضي شبه الجزيرة الهندية والتي أسفرت عن مطالبة شرق باكستان(بنجلادش الحالية) بالانفصال عن الهند بعد أن دث إعصار بولا البلاد عام 1970 . [36]

**الهجرة البيئية أو النزوح البيئي environmental migrants**

تعد الهجرة المناخيةClimate Migration واحدة من أكثر صور الهجرة الأيكولوجية ذيوعاً في القرن الحادي والعشرين، وهي ذلك الضرب من الهجرة الذي يحدث نتيجة وقوع تغيرات مناخية جذرية بمقدورها أن تسفر عن مشكلات بيئية وخيمة ( حال المجاعات أو الجفاف أو الفيضانات أو احتراق الغابات. إلخ ) ويكون بإمكان هذه المشكلات مجتمعة أو إحداها على أقل تقدير أن تهدد أمن جماعة بشرية معينة؛ الأمر الذي قد يسوقها إلى مغادرة موطنها الأصلي بحثا عن أمنها في موطن آخر أكثر أمناً.[37]

وثمة من يخلط بين الهجرة المناخية "climate migration" واللجوء أو النزوح المناخي climate migrants/refugees ويعتبرهما وجهين لعملة واحدة ، ولقد كان لعصام الحناوي في التقرير الصادر عن البرنامج البيئي للأمم المتحدة عام 1985(UNEP)قصب السبق في هذا المضمار، إذ تمثل اللائذين أو اللاجئين البيئيين environmental refugees في هؤلاء الأفراد الذين يجبرون على مغادرة أوطانهم التي قطنوا أقاليمها ونموا وترعرعوا على أرضها ونكتوا فيها ، شريطة أن تأتي هذه المغادرة نتيجة تعرض هؤلاء الأفراد للخطر أو نتيجة تأثر نمط حياتهم على الوجه الذي يهدد وجدهم، سواء أكانت هذه المغادرة دائمة أم مؤقتة أو سواء أكانت هذه المغادرة بفعل نوائب الطبيعة أم بما كسبت أيدي الناس.[38] ويعد هذا التعريف من التعريفات الشاملة الذي يضمن كافة أشكال التحركات والتنقلات البيئية بما فيها الهجرة البيئية .

وعلى الرغم من أن عدداً لا يستهان به من الباحثين الخضر ما يفتأ يخلط بين المفهومين، غير أنه ظهر تيار من الخضر في الآونة الأخيرة ينبذ الخلط بينهما، إذ يقطعون بأن ما يميز اللاجئ البيئي environmental

refugeeعن كافة نظرائه المهاجرين لدوافع بيئية مناخية climate-induced migrants هو أن الأول يتحرك وفق إطار قانوني ملزم ، وفي هذا الصدد يعتقد Castleبأنه من الأصوب استخدام لفظة climate displacement أو الترحال أو التنقل المناخي بدلاً من اللاجئين البيئيين عند وصف الهجرة البيئية environmental migration، إذ يفترض أن الهجرة البيئية لا تتطلب بالضرورة إطاراً قانونياً منظماً لحركة المهاجرين فضلاً عن كونها تقع غالباً داخل دولة واحدة حيث لا يثار إشكالية العبور عبر الحدود الدولية .[39]

ولقد سعت المنظمة الدولية للهجرة the International Organization for Migration إلى صياغة تعريف للمهاجرين البيئيين أكثر وضوحاً من ذلك التصور الذي جاء به الحناوي عن النازحين البيئيين، إذ تصورت تلكم المنظمة المهاجرين البيئيين في أولئك الأشخاص أو الجماعات البشرية التي تضطر نتيجة لأسباب بيئية قهرية(التي قد تحدث بشكل تدريجي أو تأتي بغتة) إلى ترك ديارهم قاصدين أقاليم أخرى تنعم برغد العيش داخل دولهم أو متجهين صوب دول أخرى آملين ألا تكون قد طالتها تلك الأسباب البيئية القهرية التي آلمت بهم في موطنهم الأصلي. [40]

ويمكن القول بإن: على الرغم من التباين بين بعض الباحثين والمنظمات حول مفهوم الهجرة البيئية، بيد إنهم يجتمعون حول قلب رجل واحد بشأن العلاقة بين "الهجرة البيئية أو النزوح البيئي" والصراعات الدولية، حيث قد تنجم عن النزوح أو الهجرة البيئية صراعات دولية ممقوتة، وقد تزداد هذه الصراعات ضراوة متى صاحبها نزاعات إثنية إقليمية؛ إذ قد تضفي هذه الهجرة بعداً تعقيدياً إضافياً للصراعات الإقليمية بل والأكثر من ذلك قد تكون هي ذاتها الجذوة التي تشعل الصراعات الإقليمية وتجعل من منطقة ما بؤرة ساخنة من الصراعات التي لا تنطفئ، والتاريخ البشري حافل بالأمثلة المعبرة عن تلكم الصراعات، فعلى سبيل المثال أورد الباحث Homer-Dixon في دراسة أجراها عام 1994 عن أسباب هجرة البنغال إلى منطقة آسام الهندية، وحصرها في الآتي: شيوع وانتشار معدلات الفقر والجريمة، والنزاعات الإثنية، ونمط الملكية، والوعود والمزايا التي عمل المرشحين في الانتخابات البرلمانية الهندية على تقديمها لكسب أصواتهم، لذا لم تكن هجرة البنغال في ذلك الوقت لأسباب أيكولوجية صرفة وإنما تضافرت معها عوامل أخرى ذات طبيعة سوسيولوجية/اقتصادية.[41]

وفي سياق متصل كشف الباحثان Aning and Atta-Asamoah عام 2011 أن من أظهر العوامل التي ساعدت على تلاحق موجات النزوح من الدول المتاخمة إلى كوت دي فوار في ذلك العام كانت الصراعات الإثنية والاضطرابات السياسية الناجمة عن اهتراء الوضع الاقتصادي فضلاً عن النزوح الأيكولوجي من الدول

المجاورة إلى دولة ساحل العاج. وأشار الباحث Dabelko ورفاقه أن حرب كرة القدم'Soccer War' التي درات رحاها عام 1969 على أراضي قارة أمريكا الجنوبية بين السليفادور والهندوراس لم تكن لسبب كروي اندلع وقت المباراة كالتعصب الكروي أو غيره بقدر ما كانت نتيجة نزوح السلفادوريين إلى بعض أقاليم الهندوراس لأسباب اقتصادية أيكولوجية (ومنها نزع الحكومة الهندوراسية الأراضي من المهاجرين السلفادوريين عام 1962 وتوزيعها على السكان الأصليين).

ولقد وجد الباحثان Myers and Kent أن النقطة البحثية الأجدر بالدراسة في مجال الدراسات البيئية هي العلاقة بين النزوح الأيكولوجي والصراعات في الدول المستضيفة، حيث أجريا دراسة اختبارية على عينة من الدول (مثل: الصومال، إثيوبيا، نيجيريا، السودان، بنجلادش، وغيرها من الدول) لبحث تلك العلاقة، وخلصت تلك الدراسة إلى أنه يتسبب النازحون الأيكولوجيون ليس فقط في تزكية الصراعات الداخلية داخل الدولة المستقبلة وتهييج الإضرابات داخلها فحسب وإنما قد تتسب في إشعال ألسنة نيران حروب أهلية وتشكيل بؤر صراعات إقليمية بمقدورها أن تعصف باستقرار منطقة بأكملها. [42]

## الخاتمة:

لقد أوحت الأزمات الأيكولوجية والأمراض الفيروسية التي ألمت بالعالم وكذا التغيرات الهيكلية الدولية التي ألقت بظلالها على الساحة الدولية في الآونة الأخيرة للقاعدة العريضة من المعنيين بالشئون الدولية بحتمية إعادة النظر في افتراضات النظريات الكلاسيكية: فلم تتمكن النظرة الواقعية الأنانية المصلحية من التكهن بتداعيات فيروس بحجم كورونا وما خلفه من جائحة كادت أن تعصف بالعالم، كما عجزت النظرة الليبرالية التعاونية عن وضع أطر تنسيقية وتعاونية وكذا شحذ الهمم الدولية للوقوف على قلب رجل واحد للتغلب على آثار هذه الجائحة.

لقد بات من الضروري في ظل استفحال المشكلات الأيكولوجية الناجمة عن الاحترار العالمي وهطول الأمطار الحمضية، ووثوب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى معدلات غير مسبوقة، وتسارع وتيرة ذوبان الجبال الجليدية، واحتراق آلاف الهكتارات من الغابات الخضراء وجفاف الأنهار أن يُفسح المجال للتيار الأخضر وأن يُسمع للصيحات الخضراء بين الأوساط الأكاديمية في حقل العلاقات الدولية. وعلى أية حال خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، وهي:

أولاً-إن نشأة النظرية الخضراء ترتد إلى فاتحة سبعينيات القرن الفائت، ومرت بثلاثة أجيال، ولم يشتد عودها ولم تقوَ شكوتها إلا بعد مجيء أساطين الجيل الثالث الذين نهض بهم الفكر الأخضر وذاع صيته.

ثانياً-تقوم النظرية الخضراء على افتراضات عدة، منها: التعاون البيئي على النحو الذي يحقق بيئة قشيبة، العدالة البيئية العالمية، التعاون بين الدول والفاعلين من غير الدول في مجال حل المشكلات البيئية، الارتكاز على مبادئ الاقتصاد السياسي، والاعتقاد بتعدد مصادر المشكلات الأيكولوجية.

ثالثاً-اتحف التيار الأخضر مجال التنظير الدولي بجملة من الأفكار والاسهامات العلمية، ولعل من أبرزها: مفهوم الأمن الأخضر، الدولة الخضراء، الدبلوماسية البيئية، الاقتصاد السياسي الأخضر، ومدى تأثير التغيرات المناخية والصراع البيئي والهجرات الأيكولوجية على أنماط التفاعلات الدولية.

رابعاً- جاء التنظير الأخضر بأفكار جديدة مستوحاه من البيئة ومتحيزة لها ، كما صاغ افتراضات عدة مستقاه من نقد وتدقيق النظريات التقليدية المتحيزة للإنسان من ناحية، ومن واقع الأزمات الأيكولوجية التي ألمت بالعالم وأعيت جزءاً من جسده من ناحية أخرى. والحق أن ما قدمه الخضر ليس الحل الناجع للمشكلات السياسية الدولية، إذ يؤخذ عليها إغراقها في مثالية بعض افتراضاتها حال إمكانية تحقيق العدالة البيئية العالمية وكذا إفراطها في تضخيم دور الفاعلين من غير الدول في حل المشكلات الدولية، فضلاً عن ترجيح كفة البيئة في المعادلة الحاكمة لتفاعل الإنسان ببيئته. كل هذه الانتقادات وغيرها لا تدفعنا إلى التهوين من اسهامات النظرية الخضراء، فالتغيرات الديناميكية التي شهدتها الكرة الأرضية والمتغيرات الجديدة التي ألقت بظلالها على طبيعة العلاقات الدولية تفرض علينا النظرة الشاملة للعلاقات الدولية تلكم النظرة التي تقوم على إطار فكري- يبنى على التنسيق بين افتراضات النظريات التقليدية والواقعية الأيكولوجية بعد تمحيصها واستبعاد الشوائب منها وبلورتها في بوتقة واحدة متكاملة ومتناسقة ومتماسكة -على أن يكون هذا الإطار صالحاً لدراسة كافة الظواهر الدولية بضروبها المختلفة وكذا كافة الظواهر السياسية حينما تأتي متأثرة بغيرها من الظواهر لاسيما الاقتصادية والأيكولوجية. حيث أضحت النظرة الكلية الشاملة في التحليل (التي توازن بين الإنسان وبيئته أو محيطه) اليوم وأكثر من أي وقت مضى فريضة، بينما باتت النظرة الاختزالية أو الجزئية التي ترتكز على أبعاد بعينها للظواهر دون غيرها نافلة.

# الهوامش والمراجع

1. Barry, J. (2014). Green Political Theory. In V. Geoghegan, & R. Wilford (Eds.), Political Ideologies: An Introduction (4 ed.), pp. 153-178, Routledge.,p.153
2. Beck, Ulrich,(1992). Risk Society: Towards a New Modernity. London: Sage Publications,p.40
3. Barry, J. , op. cit. ,p.156
4. Lafferty, W. and J. Meadowcroft, eds. (1996), Democracy and the Environment: Problems and Prospects, (Cheltenham: Edward Elgar), , see also; Barry, J. 2014,p.156
5. Barry, J., op. cit. ,p.154

6. -Dobson, A., (2007) Green Political Thought, (4 ed.).. (Routledge: Routledge.),pp. 28-51
7. Paterson, M. (2005). Green Politics. S. Burchill, A. Linklater, R. Devetak, & J. Donnelly (eds) in , Theories of International Relations (p. 235-258). New York: Palgrave MacMillan, 2005, p. 236
8. Dobson, Op.Cit, pp. 28-51
9. Hajer, Maarten( 1995), The politics of Environmental Discourse: Ecological Modernization and the policy process, Oxford: Clarendon press.
10. Dupuits, E.(2016), Actors other than States: The Role of Civil Society and NGOs as Drivers of Change in: Sosa-Nunez, G. & Atkins, E. *Environment, Climate Change and International Relations* (Bristol, England: E-International Relations),p.114
11. - Biermann, F., Pattberg, P., van Asselt, H. and Zelli, F. (2009). TheFragmentation of Global Governance Architectures: A Framework for Analysis. Global Environmental Politics, 9(4), 14-40., see also: Giessen, L. (2013). Reviewing the Main Characteristics of the International Forest Regime Complex and Partial Explanations for its Fragmentation. International Forestry Review, 15(1), pp.60-70.
12. Bernstein, S. (2012). Legitimacy Problems and Responses in Global Environmental Governance. In P. Dauvergne (Ed.). Handbook of Global Environmental Politics. 2nd Edition ,Cheltenham: Edward Elgar Publishing.,pp.147-162
13. Andonova, L. B. and Mitchell, R. B. (2010). The Rescaling of Global Environmental Politics. The Annual Review on Environment and Resources, 35, pp.(255-282) ,p. 256
14. Ostrom, E. (2010). Polycentric Systems for Coping with Collective Action and Global Environmental Change. Global Environmental Change, 20(4), 550- 557
15. Eckersley, R. (2013), 3 ed., Green Theory. T. Dunne, M. Kurki , & S. Smith in , International Relations Theories (p. 266 - 287). Oxford: Oxford University Press. ,p. 275 .
16. جداي، سليم وآخرون؛ النظرية الخضراء والأمن البيئي في العالم العربي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس، العدد الأول، 2022، ص.434
17. Baylis, John; "The Concept of Security in International Relations", Globalization and Environmental Challenges Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace, Vol. 3, No 5, 2008.,p.499
18. Steans, J., Pettiford, L., Diez, T., & El-Anis, I. (2010). Green Perspectives. J. Steans, L. Pettiford, T. Diez, & I. El-Anis (eds) in , An Introduction to International Relations Theory (pp. 205-230). Edinburgh: Pearson Education Limited.,p.219
19. Blaxekjaer, Lau (2016); New Practices and Narratives of Environmental Diplomacy, in: Sosa-Nunez, G. & Atkins, E. *Environment, Climate Change and International Relations* (Bristol, England: E-International Relations),p. 144
20. Christoff, P. and Eckersley, R. (2013). Globalization of the Environment. Plymouth: Rowman & Littlefeld.,p. 118
21. Blaxekjaer, Lau; Op.Cit., 2016,p. 146
22. Dimitrov, R. S. (2013). International Negotiations. In: R. Falkner (ed.). The Handbook of Global Climate and Environment Policy, 1st Edition (pp. 339-357). Chichester: Wiley., p.340, see also: Bernstein, S. (2001). The Compromise of Liberal Environmentalism. New York: Columbia University Press. ,p. 10
23. Ibid
24. Blaxekjaer, Lau;Op.Cit., 2016,p. 147-151
25. Sending, O. J., Pouliot, V. and Neumann, I. B. (eds) (2015). Diplomacy and the Making of World Politics. Cambridge: Cambridge University Press,p. 6
26. مصطفى، محمد، وآخرون؛ إطار مفاهيمي حول الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في: نجاتي، حسام؛ الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 251، معهد التخطيط القومي، 2012،ص.ص18-20.
27. Barry, J, op. cit., p.160
28. Westing, A. J. (ed.) (1986). Global Resources and International Conflict: Environmental Factors in Strategic Policy and Action. Oxford: Oxford University Press.

29. Barry, J., op. cit.,p.162
30. Shue, H. (1992). The Unavoidability of Justice. In: A. Hurrel and B. Kingsbury (eds). International Politics of the Environment: Actors Interests and Institutions (pp. 373-397). Oxford: Oxford University Press. ,pp. 373-397
31. Khan, Mizan R.(2016); Climate Change, Adaptation and International Relations Theory in: Sosa-Nunez, G. & Atkins, E. *Environment, Climate Change and International Relations* (Bristol, England: E-International Relations),pp.18-19
32. Ibid,p.20
33. Evans, J. W. and Davies, R. (eds) (2015). Too Global to Fail. The World Bank at the Intersection of National and Global Public Policy in 2025. Washington, DC: IBRD/The World Bank.
34. Khan, Mizan R.Op.Cit,2016,p.22
35. Atkins, E.(2016) ; Environmental Conflict:: A Misnomer?, Sosa-Nunez, G. & Atkins, E. *Environment, Climate Change and International Relations* (Bristol, England: E-International Relations) ,pp99-103
36. Ibid
37. Ari, Tayyar & Gokpinar, Fatih; Climate-Migration: A Security Analysis within the Context of Green Theory, International Relations , 2020, Vol. 17, No. 68, Special Issue,p.43
38. Essam El-Hinnawi, Environmental Refugees, Nairobi, UNEP, 1985,p.4
39. Castles, Stephen; Environmental Change and Forced Migration: Making Sense of the Debate, UNHCR New Issues in Refugee Research No 70, October 2002, p. 8.
40. Ari, Tayyar & Gokpinar, Fatih, Op.Cit, 2020,p.43
41. Homer-Dixon, T. F. (1994). Environmental Scarcities and Violent Conflicts: Evidence from Cases. International Security, 19(1), pp.5-40
42. Myers, N. and Kent, J. (1995). Environmental Exodus: An Emergent Crisis in the Global Arena. Washington, DC: The Climate Institute. Retrieved from http://www.climate.org/PDF/Environmental%20Exodus.pdf